

اللجنة الدائمة للسكان

Permanent Population Committee



حالة سكان قطر ٢٠١٢

ثلاثة أعوام على انطلاق السياسة السكانية

ملخص

ملخص

حالة سكان قطر 2012

ثلاثة أعوام على انطلاق السياسة السكانية

ذو الحجة 1433هـ / أكتوبر 2012م



مقدمة

بعد مضي ثلاث سنوات على انطلاقة عملية تنفيذ السياسة السكانية للدولة، التي ترافقت وعملية المتابعة الدؤوب التي قام بها 13 فريق عمل يشكلون نقاط الارتكاز المعتمدة في الوزارات والهيئات والمؤسسات وكافة الجهات المعنية بتنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، يأتي هذا التقرير، وهو الإصدار الثالث في سلسلة تقارير دورية تصدر سنوياً بعنوان "حالة سكان قطر". ويرصد هذا التقرير (حالة سكان قطر 2012) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، وذلك عبر مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تمّ اعتمادها كأدوات لتحديد نسب التنفيذ وتقييم كفاءة التدابير التي جرى الالتزام بها وقياس مدى بلوغ أهداف كل محور من محاورها والتغير الذي يحدثه برنامج أو تدخل ما، والمعوقات التي تحول دون التطبيق الفعال للإجراءات المختلفة، مما يتيح لمتخذي القرار إعادة النظر في غايات وأهداف هذه السياسة أو في التدابير والإجراءات الهادفة لتنفيذها.

فبالإضافة للمحور الأساسي المتمثل بالسكان والقوى العاملة، انصب الاهتمام في المرحلة الثالثة (أكتوبر 2011-أكتوبر 2012) من مراحل تنفيذ السياسة السكانية على ثلاثة محاور أخرى، هي: التعليم والتدريب، والصحة العامة والصحة الإنجابية والبيئة والتنمية المستدامة، وقضايا التمكين. وقد اشتملت المحاور الثلاثة المذكورة على جملة من الأهداف والإجراءات العملية ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالمحور الرئيسي. وارتباطاً بذلك، فقد تم التعامل مع محاور السياسة السكانية وفقاً لمنهجية تحليلية موحدة في مقاربتها للمسائل الآتية:

- التشريعات والتدابير والإجراءات العملية التي تم اتخاذها لتحقيق أهداف المرحلة الثالثة من مراحل تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية.
- الصورة الإحصائية العامة للواقع السكاني الراهن.
- التحديات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرحلية للسياسة السكانية.
- أولويات المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية.

ونتيجة لهذه المقاربة المنهجية، أمكن الوصول إلى جملة من الحقائق التي شكلت الأساس الذي بني عليه تقييم المرحلة الثالثة من مراحل تنفيذ السياسة السكانية في دولة قطر من حيث إعطاء صورة شاملة (نوعية وكمية) حول الوضع الراهن لمحاور السياسة السكانية الأربعة، وتسلط الضوء على التحديات التي تواجهها، وتحديد أولويات المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية (أكتوبر 2012-أكتوبر 2013).



المحور الأول: السكان والقوى العاملة

خلاصة (4): بعض الإجراءات كمؤشرات كمية

العام	عدد عقود الزواج	عدد حالات الطلاق	%
2009	1920	787	41
2010	1752	820	46.8
2011	1898	754	39.7

رغم انخفاض نسبة حالات الطلاق إلى إجمالي عقود الزواج لعام 2011، إلا أنها تعد نسبة عالية، بل عالية جداً.

المهن	2010	2011
المهندسون المدنيون	37.9	33.9
القيون	52.9	50.2
فنيو الكهرباء	44.7	27.1
فنيو الميكانيك	27.0	31.3
المحاسبون	63.4	43.9
العاملون في مهنة عامل	56.5	48.4
عاملو التنظيف	132.7	104.0
عاملو التعبئة والتغليف	376.8	412.0

بدو أنه لا يوجد مؤشر مؤكد يمكن الحكم من خلاله على وجود توجه نحو التوسع في توظيف التكنولوجيا للحد من أعداد العمالة الوافدة، وهو ما يؤكد الجدول التالي الذي يبين النسبة المئوية للمستقدمين في مهن مختارة نسبة لعدددهم في سنة الأساس 2008 (100%).

الشهر	عدد المحاضر	عدد القرارات	العقارات التي تم إخراجها	عدد الشكاوى الواردة
نوفمبر - ديسمبر	33	0	20	31
يناير	39	28	14	14
فبراير	15	2	20	15
مارس	28	7	35	52
أبريل	52	18	21	62
مايو	22	23	13	29

وفقاً لبيانات وزارة البلدية والتخطيط العمراني بلغ عدد الحالات التي طبق فيها قانون حظر سكن العرب في مناطق سكن العائلات تطبيقاً تاماً 460 حالة. والجدول التالي يبين عدد حالات الإخلاء في المناطق المحظور بها سكن العمال.

خلاصة (1): نسبة الإنجاز

أبعاد المحور	الإجراءات المنفذة كلياً أو جزئياً	الإجراءات قيد التشريع	الإجراءات قيد التخطيط	الإجراءات غير المطبقة
النمو السكاني والتركيبية السكانية	45	-	22	33
القوى العاملة	33	-	17	50
النمو الحضري	-	-	33	67
الإسكان	60	-	20	20

خلاصة (2): أهم التحديات

عدم وجود توجهات جدية لتخصيص منح مالية للمواليد الجدد

ضعف عملية ضبط معايير استخدام العمالة المنزلية

عدم وجود حوافز تشجيعية كافية للسكن في المراكز الحضرية الواقعة خارج حدود الدوحة

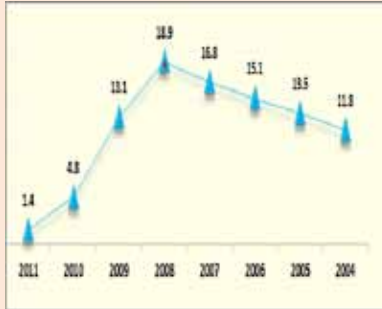
خلاصة (3): أولويات المرحلة الرابعة

- متابعة الإجراءات الخاصة باستصدار التشريع المتعلق بمبادرة إنشاء صندوق لزواج القطريين.
- تحفيز جهات العمل المختلفة للتوجه نحو اقتصاد المعرفة.
- فتح فروع لبعض كليات الجامعة في المراكز الحضرية الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى.
- القيام بحملات نوعية تستهدف المتنزهين حديثاً أو المقبلين على الزواج حول مزايا الشقق والوحدات السكنية الصغيرة كحل مؤقت.



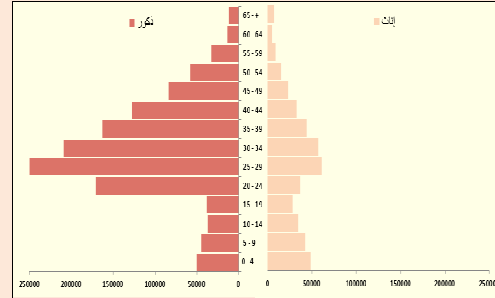
خلاصة (5): الصورة الإحصائية العامة للسكان والقوى العاملة

معدل النمو السنوي للسكان في قطر



في حين ارتفع معدل النمو السكاني في قطر بصورة غير مسبقة عام 2008، حيث وصل إلى (18.9%)، عاد وانخفض بصورة حادة عام 2011 إلى (1.4%)

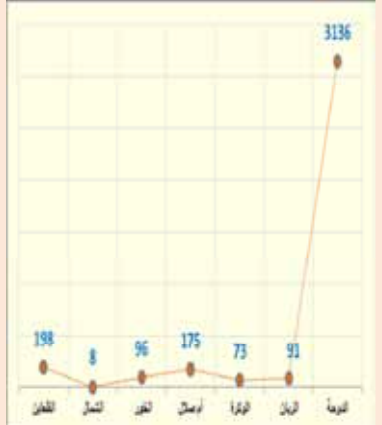
الهرم السكاني لدولة قطر لعام 2011



بحسب الإحصاءات الرسمية لعام 2011، سجلت أهم مؤشرات السكان والقوى العاملة في دولة قطر القيم الآتية:

- عدد السكان 1.732.718 نسمة.
- الحجم النسبي لفئة أعمار العمل 85.1% من إجمالي السكان.
- مقابل كل 100 أنثى هناك حوالي 308 ذكور.
- قرابة ثلثي السكان الذين بلغت أعمارهم 15 سنة فأكثر هم من العزاب.
- معدل الإعالة العمرية هو 17.4%.
- تضاعف عدد السكان النشطين اقتصادياً نحو ثلاث مرات خلال سبع سنوات (من 444,133 عام 2004 إلى 1,277,445 عام 2011).
- ارتفعت حصة المرأة في قوة العمل القطرية من 30.3% عام 2004 إلى 35.3% عام 2011.
- ربع النشطين اقتصادياً من الوافدين يصنفون من العمالة الماهرة أو عالية المهارة، والربع الآخر من العمالة غير الماهرة، أما النصف الآخر فمن العمالة شبه الماهرة.
- زادت نسبة القطريين العاملين في القطاع الخاص من 4% من مجموع العاملين في هذا القطاع عام 2004 إلى أكثر من 8% عام 2011.

الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع حسب البلدية عام 2011



بلغت الكثافة السكانية في بلدية الدوحة 3136 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، في حين لم تتجاوز هذه الكثافة في بلدية الشمال الـ 8 أفراد فقط في الكيلومتر المربع الواحد

النسبة المئوية للمشتغلين في قطر حسب الجنسية والنوع عام 2011





المحور الثاني: التعليم والتدريب

خلاصة (4): الصورة الإحصائية العامة للتعليم والتدريب

أعداد الطلبة المسجلين في المدارس الحكومية والمستقلة والخاصة



بلغ عدد الطلبة 200 ألف طالب وطالبة سنة 2011 (47% منهم قطريون)، بعد أن كان لا يتجاوز الـ 131 ألفاً سنة 2004 (40% منهم قطريون)

ازدياد أعداد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي

السنة	إناث		ذكور		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
2007	7,231	65	3,870	35	11,101	100
2009	8,244	63	4,889	37	13,133	100
2011	9,854	64	5,498	36	15,352	100

بلغ معدل النمو السنوي لأعداد الطلبة المسجلين في مختلف مؤسسات التعليم العالي 8.1% فيما بين عام 2007 وعام 2011

التوزيع النسبي للمتدربين في جميع المراكز التدريبية الخاصة لعام 2011



يستقطب التدريب في القطاع الخاص، بالدرجة الأولى، حملة الشهادات الجامعية من (القطريين وغير القطريين)؛ فحملة الشهادات الجامعية هم الأكثر عدداً مقارنة بأصحاب المستويات التعليمية الأخرى.

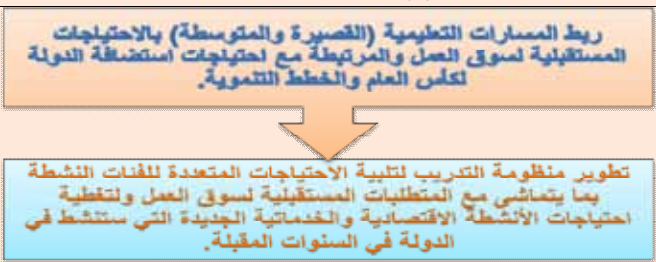
خلاصة (1): نسبة الإنجاز

أبعاد المحور	الإجراءات المنفذة كلياً أو جزئياً	الإجراءات قيد التشريع	الإجراءات قيد التخطيط	الإجراءات غير المطبقة
التعليم	100	-	-	-
التدريب	50	-	50	-

خلاصة (2): أهم التحديات

- الحاجة إلى ربط تخصصات التعليم العالي مع المتطلبات الجديدة والمستقبلية لسوق العمل.
- غياب إطار مؤسساتي موحد يدير ويتحكم في الاحتياجات التدريبية لمختلف القطاعات الموظفة في الدولة.

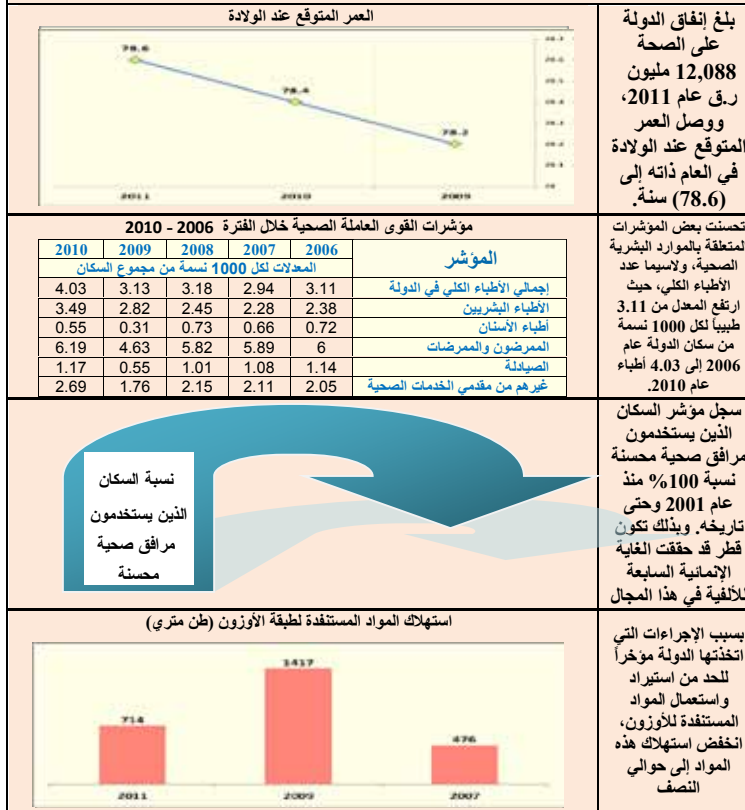
خلاصة (3): أولويات المرحلة الرابعة





المحور الثالث: الصحة العامة والصحة الإيجابية والبيئة

خلاصة (4): الصورة الإحصائية العامة للصحة العامة والصحة الإيجابية والبيئة



خلاصة (1): نسبة الإنجاز

أبعاد المحور	الإجراءات المنفذة كلياً أو جزئياً	الإجراءات قيد التشريع	الإجراءات قيد التخطيط	الإجراءات غير المطبقة
الصحة العامة	75	-	25	-
الصحة الإيجابية	-	-	-	100
البيئة والتنمية المستدامة	100	-	-	-

خلاصة (2): أهم التحديات

- ضعف الارتباط بين الزيادة السكانية المتنامية والتوسع والاستثمار في المكون الصحي.
- عدم وجود قاعدة بيانات خاصة بمؤشرات الصحة الإيجابية تتوافق مع مثيلتها على المستوى العالمي، إضافة إلى ندرة المسوح الوطنية والدراسات العلمية ذات العلاقة بالصحة الإيجابية.
- ضعف الوعي العام بمخاطر الاستهلاك غير الرشيد للموارد.

خلاصة (3): أولويات المرحلة الرابعة

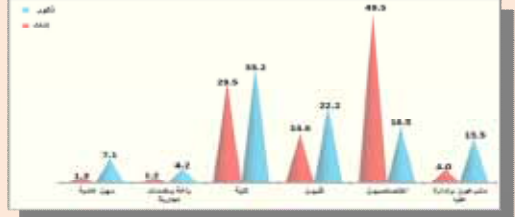
- الاستمرار في العمل على زيادة المراكز الصحية والمستشفيات والأسرة، بما يتواءم والنمو الديموغرافي، ومراعاة توزيع هذه المراكز والمستشفيات بما يتناسب مع توزيع السكان في الدولة.
- إنشاء مركز متخصص بدراسة وعلاج مشكلات انخفاض الخصوبة وحالات الإجهاض، وإجراء مسح وطني شامل ومفصل حول الجوانب المختلفة لمسألة الصحة الإنجابية.
- متابعة العمل على نشر ثقافة ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة (الماء والطاقة) وتعزيز حملات التوعية ذات الصلة، وبذل المزيد من الجهد في سبيل تشجيع الملاك والمستثمرين والمصممين والمطورين العقاريين لتوفير بيئة عمرانية خضراء.



المحور الرابع: قضايا التمكين

خلاصة (4): الصورة الإحصائية العامة لقضايا التمكين

التوزع النسبي للقطريين التشطين اقتصاديا حسب النوع والمهنة لعام 2011



ارتفعت حصة المرأة
القطرية في قوة
العمل من 30.3%
عام 2004 إلى
35.3% عام 2011،
كما تنوعت مجالات
نشاطاتها،
حيث بدأ عدد من
القطريات العمل في
المهن العادية
والتجارية.

أوجه دعم الأطفال وحمايتهم حسب مجال الخدمة والنوع والسنوات

مجال الخدمة	2009			2010			2011		
	ذكور	إناث	مجم	ذكور	إناث	مجم	ذكور	إناث	مجم
اجتماعي	58	38	96	71	43	114	66	51	117
قانوني	3	3	6	3	5	8	4	11	15
اقتصادي	1	2	3	3	5	8	3	2	5
تعليمي	17	15	32	160	102	262	93	59	152
صحي	13	4	17	22	23	45	36	19	55
مجم	92	62	154	258	176	434	202	142	344

بالإضافة إلى مركز
الاستشارات العائلية،
تقوم مؤسسات
حكومية أخرى
كالمؤسسة القطرية
لحماية الطفل والمرأة
بتوفير مجموعة من
الخدمات للأطفال الذين
يعرضون لمخاطر
أنواع العنف

معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى القطريين بعمر 15-24 سنة لعام 2011



وصل معدل معرفة
القراءة والكتابة لدى
الشباب القطريين عام
2011 إلى 99.5%
للكوثر ومثله للإناث،
وهو ما يعكس ردم
الفجوة الجندرية في
مجال التعليم بصورة
نهائية.

نسبة الإعاقة بين القطريين انخفضت من
2.1% عام 2004 من مجموع السكان
القطريين إلى 1.2% عام 2011، وهي نسبة
منخفضة جداً مقارنة بمبيلتها على المستوى
الدولي التي تبلغ حوالي 10%.

بلغت نسبة كبار السن بين السكان غير
القطريين 0.63% فقط مقابل 2.74% بين
السكان القطريين، مما جعل النسبة
المذكورة ضئيلة بين مجموع السكان أيضاً،
حيث لم تتجاوز 0.95%.

خلاصة (1): نسبة الإنجاز

أبعاد المحور	الإنجازات المنفذة كلياً أو جزئياً	الإنجازات قيد التشريع	الإنجازات قيد التخطيط	الإنجازات غير المطبقة
المرأة	50	33	17	-
الطفولة	40	40	20	-
الشباب	-	-	75	25
المسنون	60	-	40	40
ذوو الإعاقة	80	-	-	20

خلاصة (2): أهم التحديات

- قلة المبادرات والتدابير الخاصة بتنوع أقسام النشاط الاقتصادي والمهن التي تعمل بها المرأة القطرية.
- مكافحة ظاهرة سوء المعاملة الأسرية والمجتمعية للأطفال.
- ضعف مستويات المشاركة السياسية والاقتصادية والمجتمعية للشباب.
- المحافظة على القيم الأصيلة باحترام كبار السن ومواصلة رعاية الأسر لمسنها.
- تأمين المزيد من فرص العمل المناسبة للمعاقين.

خلاصة (3): أولويات المرحلة الرابعة

- إجراء دراسات ميدانية حول الرغبة في العمل الجزئي للمرأة، وعملها من المنزل لصالح السوق، ومدى نجاعة تلك التوجهات.
- العمل على فتح المزيد من مراكز طوارئ الأطفال عبر المناطق والبلديات
- تشجيع الشباب على الاندماج والمساهمة في الخطط التنموية المستقبلية ومشاريع استضافة الدولة لكأس العالم لكرة القدم 2022.
- العمل على الحد من حالات التقاعد المبكر، والتشجيع على العمل الخاص للمسنين.
- تطوير البات العمل الإحصائي الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تعزيز عملية التشبيك مع الجهات المختلفة في الدولة لرصد الحجم الفعلي لهذه الفئة في المجتمع.



الخاتمة

تميزت المرحلة الثالثة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج السياسة السكانية (أكتوبر 2011-أكتوبر 2012) بالأداء الجيد لمجموعات العمل وبالتعاون المميز بين الجهات المعنية بتنفيذ هذا البرنامج ومجموعات العمل المكلفة بمتابعته، وبيانات ترقى إلى مستوى أهمية هذا التقرير الوطني الذي تضمن (22) هدفاً و(67) إجراء نفذ منها كلياً أو جزئياً أكثر من (52%). وهذا يعني أن إنجازات هامة قد تحققت على المستوى العام، إلا أن هذه الإنجازات تتفاوت من بعد لآخر من أبعاد محاور السياسة السكانية التي تمت متابعتها خلال هذه المرحلة. فبالنسبة للمحور الأساسي المتمثل بالسكان والقوى العاملة، بلغ عدد الأهداف الخاصة بهذه المرحلة (7)، وعدد الإجراءات (23) نفذ منها كلياً أو جزئياً ما نسبته (35%)، إضافة إلى (22%) من مجموع هذه الإجراءات لا يزال قيد التخطيط. أما الإجراءات التي لم تنفذ في هذا المحور، فقد بلغت نسبته (43%)، ويتمثل أهمها بعدم وجود توجهات جدية لتخصيص منح مالية للمواليد الجدد، وبضعف عملية ضبط معايير استقدام العمالة المنزلية، وبعدم جود توجه لفتح فروع لبعض الكليات الجامعية في واحدة أو أكثر من المراكز الحضرية الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى، وبعدم وجود حملات توعية حول مزايا الشقق بالنسبة لذوي الدخل المحدود، ولا سيما للأسر الحديثة التكوين.

وبناءً على كل ما سبق، فإن المرحلة الرابعة (2012-2013) ستركز على جملة من الأولويات التي تتعلق، أولاً وقبل كل شيء، بالسكان والقوى العاملة، والتي تأتي في طليعتها متابعة الإجراءات الخاصة باستصدار التشريع المتعلق بمبادرة إنشاء صندوق لزواج القطريين، وتحفيز جهات العمل المختلفة للتوجه نحو اقتصاد المعرفة، حيثما أمكن ذلك، وفتح فروع لبعض كليات الجامعة في المراكز الحضرية الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى، والقيام بحملات توعية تستهدف المتزوجين حديثاً أو المقبلين على الزواج حول مزايا الشقق والوحدات السكنية الصغيرة كحل مؤقت. أما بخصوص المحاور الأخرى المتمثلة بالتعليم والتدريب والصحة والبيئة وقضايا التمكين، فسينصب التركيز فيها على تلك الجوانب التي تخص المحور الأساسي المتمثل بالسكان والقوى العاملة.

وأخيراً، لا بد من التأكيد على أهمية الاستمرار في التطبيق الناجع للسياسة السكانية للدولة ومتابعة تنفيذ برنامج عملها خلال المرحلة الرابعة (أكتوبر 2012-أكتوبر 2013)، وذلك لأن هذه السياسة ترمي في المحصلة النهائية إلى ضمان حياة كريمة لسكان دولة قطر، والارتقاء بقدراتهم، وتوسيع خياراتهم، ورفع مستويات مشاركتهم من أجل تقدم المجتمع القطري وعزته.

